دراسة الضمان الاجتماعي في العراق وتحديات التطبيق

Study of social security in Iraq and application challenges.

بحث مشترك مقدم من قبل

م.م وسن عزيز فرج / جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية
wasan.a@uokerbala.edu.iq
م.م علي حمد عاجل / جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية
ali.ajel@uokerbala.edu.iq
م.م مضر فارس عبد الاله / جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية
mudher.f@uokerbala.edu.iq

الخلاصة.

يمثل العمال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية في أي مجتمع. ومع ذلك، فإنهم غالبا ما يواجهون استغلالا من قبل أصحاب العمل، مما ينعكس سلبا على إنتاجيتهم واستقرارهم الوظيفي. لذا، يعد قانون الضمان الاجتماعي طوق نجاة لليد العاملة في مختلف المشاريع الإنتاجية. اذ بموجب قانون الضمان الاجتماعي، يتمكن العامل من التمتع وضمان حقوقه وامتيازاته التي تكفلها الشرائع السماوية والمواثيق والاتفاقيات الدولية. وبذلك، يكون قانون ضمان الاجتماعي الحامي للعمال من ناحية المالية والاجتماعية التي تضمن للعامل واسرته حياة كريمة في حال تعرضه لأي طارئ اثناء العمل. بالنتيجة، إن اشتراك العامل في الضمان الاجتماعي ودفع مستحقاته هو ضمان لمستقبل العامل بالدرجة الأولى

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي، العمال، قانون رقم 18 سنة 2023

Abstract

Workers are the key element in the production process of any society. However, they often face exploitation by employers, which negatively affects their productivity and job stability. Therefore, the Social Security Law serves as a lifeline for the workforce in various productive projects. Under this law, workers can enjoy and secure their rights and benefits guaranteed by divine laws, international charters, and agreements. As a result, the Social Security Law acts as a financial and social safeguard for workers, ensuring a decent life for them and their families in case of any workplace emergencies. Ultimately, a worker's participation in social security and the payment of their dues is, above all, a guarantee for their future.

Keywords: Social Security, Workers, Law No. 18 of 2023

المقدمة:

العراق من أوائل الدول التي شرعت قوانين الضمان الاجتماعي لضرورته في تيسير الحياة المعاشية لأفراد المجتمع، إذ منذ 1971 وضع العراق قانونًا للضمان الاجتماعي (قانون رقم 39 سنة 1971). لا انه قانون رقم 39 أصبح لا يواكب الواقع أو يلبي الحاجات المستجدة والظروف الجديدة لواقع العمل والسوق العراقية، إضافة الى تلافي الثغرات القانونية في القانون ونتيجة للتغيرات التي شهدها العراق، وبعد 52 عامًا من اقرار القانون، شرع مجلس النواب العراقي قانوناً جديداً للضمان الاجتماعي يواكب حياة المجتمع، ويلبي طموحات المستفيدين، ويقلل من الفوارق الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ومن اجل حياة طبيعية لجميع أبناء المجتمع العراقي، إلى جانب الحفاظ على كرامة العامل العراقي، الذي يعد من ركائز المجتمع. التي لا تقل شأننا عن غيرها، العمال الذين يمضون سنوات من أعمارهم في العمل بلا ضمان حقيقي يحفظ لهم ولعوائلهم كرامة الحياة، لذا فأن قانون الضمان الاجتماعي جاء من أجل رفع هذا الظلم عن العامل وتأكيد للمبادئ التي نص عليها الدستور العراقي، والتي تضمن العيش الكريم للعراقيين جميعاً دون تميز بينهم، إضافة الى أن الواقع المعاشي الافراد المجتمع يجب أن يكون منسجما مع الاتفاقيات الدولية التي أنضم اليها العراق.

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من أهمية القانون ذاته، إذ يعد قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 سنة 2023 خطوة كبيرة الانصاف ليس الآلاف بل الملايين العمال في مختلف أماكن العمل، ودليل على الأهمية التي توليها الدولة لشريحة واسعة من أبناء المجتمع العراقي، وتأكيدًا على مدى التزام العراق بتعهداته الدولية.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة لمعرفة الإشكالية الرئيسة التي تواجه التطبيق الفعلي للقانون الضمان الاجتماعي رقم 18 عام 2023، هل تتمثل بقلة الوعي الثقافي للعامل، وبذلك ينتج عنها ضعف الاقبال من قبل العمال للتسجيل في الضمان؟ أم لتهرب أصحاب العمل في القطاع الخاص وعدم تسجيل العاملين لديهم في الدوائر المختصة، دور في قلة عدد المسجلين في الضمان الاجتماعي حتى الان؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من آجل وصف وشرح الإجراءات المتبعة في تطبيق القانون الجديد وتحديد المتطلبات الرئيسة للمشمولين بالقانون، إلى جانب المنهج التحليلي في تحليل نصوص القانون محل الدراسة والتحديات التي يواجها.

هيكلية الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم قانون الضمان الاجتماعي
المطلب الأول: تعريف الضمان الاجتماعي
الفرع الأول: تعريف الضمان الاجتماعي
الفرع الثاني: أهمية الضمان الاجتماعي
المطلب الثاني: قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023م في العراق
الفرع الأول: آلية صدور القانون
الفرع الثاني: المشمولون بقانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023
الفرع الثالث: أهداف القانون
المبحث الثاني: تحديات الضمان الاجتماعي
المطلب الأول: تحديات تطبيق قانون18 سنة 2023
المطلب الثاني متطلبات النجاح ومزايا القانون

المبحث الأول: مفهوم قانون الضمان الاجتماعي

الضمان الاجتماعي ضرورة لابد منها في أي عصر وفي أي مجتمع، لأن وجود الضمان الاجتماعي يعني توفر الطمأنينة لطبقات المجتمع التي تعاني من وضع اقتصادي متردي، بشكل الذي يجعلهم يعيشون حياة مستقرة نوعاً ما، بعيدة عن ذل العيش والمهانة. إذ في أي مجتمع، هناك فئة تعاني من ضعف في مدخلاتها، في ظل ارتفاع الأسعار، حتى أن بعضها يكاد لا يستطيع توفير الاحتياجات الأساسية لأسرته، والعراق واحد من هذه الدول، إذ هناك طبقة واسعة تعاني في الجانب الاقتصادي، لذلك يعتبر الضمان الاجتماعي ضرورة ملحة لهذه الفئات، لذا سنستعرض في هذا المبحث مفهوم الضمان الاجتماعي، وقانون الضمان الاجتماعي في العراق (قانون 18 لسنة 2023)

المطلب الأول: تعريف الضمان الاجتماعي

الفرع الأول: تعريف الضمان الاجتماعي

يعد الضمان الاجتماعي من الموضوعات التي لها أهمية كبيرة في مختلف المجتمعات، سواء في الفترات السابقة أو في الوقت الحاضر. وتبعًا لهذه الأهمية، فقد وضعت العديد من التعاريف لمفهوم الضمان الاجتماعي. إذ عرف الضمان الاجتماعي بأنه "الضمان المعطى لكل مواطن ليكون قادرًا، في جميع الأحوال، على تأمين وسائل العيش له ولعائلته بصورة لائقة محترمة". كذلك عرف الضمان الاجتماعي على أنه "نظام اقتصادي اجتماعي سياسي يهدف بصورة رسمية

ومباشرة إلى حماية الأفراد، وقاية وعلاجاً، من مخاطر الجهل والمرض والفقر، ويؤمن لهم دائماً سبل العيش والراحة في الحياة بمستوى لائق كريم" [1]. كذلك يعرف الضمان الاجتماعي أيضا "مجموعة البرامج التي تقوم بها الفئة المسؤولة أو الحكومة في أي مجتمع، من أجل تعزيز رفاهية السكان، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن حصولهم على ما يلزمهم من موارد غذائية ومأوى وخدمات صحية وحماية" أن المستفيدين من ما يقدم من خدمات الضمان الاجتماعي هم الأطفال وكبار السن والمرضى وأيضا العاطلين عن العمل [2]، وأن الضمان الاجتماعي، بوصفه قانوناً، حديث النشأة، إذ كان على شكل ضمانات لحالات اضطهاد أو مخاطر أو عجز، ونظم على شكل قوانين منفردة لتغطية المخاطر الاجتماعية، مما دفع بالنزاعات العمالية إلى زيادة مطالبها. إضافة إلى عوامل مختلف منها فكرية وأخرى قانونية دفعت الحكومات إلى وضع تشريعات مختلف للضمان الاجتماعي. وأن كانت في اول الامر محدودة، وفي العراق صدر القانون رقم 57 سنة 1956، ولكنه لم يكن قانوناً بالمعنى الواسع، وأنماء مجرد نظام للادخار يوضح فيه آلية تمويل صندوق الضمان ([3])، لذا يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه مجموعة القوانين والتشريعات التي تتخذ بقصد تحسين الواقع المعاشي لفئة معينة داخل المجتمع ولضمان مستقبل أفضل لهم ولعوائلهم على ان تشمل تلك القوانين والتشريعات جميع جوانب حياتهم.

الفرع الثاني: أهمية الضمان الاجتماعي

أذن الضمان الاجتماعي يعمل على إعداد الإنسان إعداداً صحياً، واقتصادياً وعملياً، وثقافيًا، على العمل، وعلى ممارسة العمل، ويخمن العوارض التي من الممكن أن تحد أحياناً من القدرة الشخص على العمل، وتعرضه إلى القلق والخوف الماديين، ويجنبه كل ذلك، بشكل الذي يضمن لجميع الافراد ولتابعيهم من أفراد عوائلهم العيش الرغيد. ويضمن العيش والراحة للذين لا يستطيعون العمل، أو لم يكفيهم مورد عملهم لأسباب خارجة عن الإرادة المباشرة، كالمرض والولادة وتعدد الأولاد والوفاة والعجز والصغر والكبر وغيرها من العوارض الاجتماعية، والاقتصادية، والطبيعية[4].أذ تقوم فلسفة الضمان الاجتماعي على أساس توفير الحماية والطمأنينة للأفراد بما ينظم لهم سبل التكامل والإنتاج لرفع مستوى الطبقات الأقل حظا اقتصاديا من غيرها، تكرس هذه الفلسفة ضرورة تقديم المعونة والمساعدة له لكي يتجنب ما يمكن أن تؤدي إليه تلك المخاطر من كوارث إنسانية تحيط به، ومن هذه المبادئ والدوافع الإنسانية، بدأت الدعوة إلى ضرورة إرساء قواعد تشريعية توفر حماية اجتماعية للعامل عند عجزه عن العمل. وكان لجهود العمال وانتفاضاتهم ونضالهم ضد أصحاب العمل دور في إرساء القواعد الأولى للضمان الاجتماعي. ورغم ذلك، ولكن في الحقيقية فأن تشريعات الضمان الاجتماعي تلك اقتصرت على فئة محدودة جداً، وليس هذا فقط، بل ضآلة المقادير ما يعطى أذ في جميع الأحوال لم تسد حاجة العامل ومتطلبات الحياة الأساسية. إلى جنب انها لم تشمل جميع الظروف التي من الممكن أن يتعرض لها العامل [5].

اتفاقية الضمان الاجتماعي رقم 102 لعام 1952، التي تبنتها منظمة العمل الدولية حول الضمان الاجتماعي والمعايير الدنيا الاجتماعية، تشكل القاعدة الأساسية التي تضع على ضوئها خطط وقوانين الضمان الاجتماعي الوطنية. والعراق أحد الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية من خلال القانون رقم 3 عام 2021. ونتيجة لذلك، العراق ملزم دولياً بمواكبة تشريعاته الوطنية مع مبادئ ونصوص الاتفاقية. وبما أن قانون الضمان الاجتماعي في العراق لا يواكب التطور الحاصل في كافة جوانب الحياة ولا متطلبات الحياة ذاتها، ولا يلائم اتفاقية الضمان رقم 102 عام 1952، لذا بدأت الخطوات الأولى الوضع نظام قانوني جديد للضمان الاجتماعي من خلال عقد منظمة العمل الدولية اجتماعات مستمرة مع ممثلي الحكومة والعمل وأصحاب العمل من اجل سن قانون جديد يلبي طموحات العاملين ويضمن حقوقهم [6]. وعملت السلطات على تنفيذ الإعمال التدريجية للحق في الضمان الاجتماعي من خلال اعتماد الإجراءات الضرورية لتقديم الحماية النقدية أو العينية لغرض تمكين جميع الأفراد من الحصول على الرعاية الصحية بالحد الدنى، وأيضًا الاحتياجات الأساسية سواء المأوى أو السكن، أو الماء أو مرافق الصرف الصحي، أو الغذاء أو التعليم الأساسية [7]، فالضمان الاجتماعي بمثابة استثمار هام في رفاه طبقات العمال ويسهم في تحسين الإنتاجية، والتشغيل والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الايدي العاملة الملائمة والمستقرة، إلى جانب دعم الترابط الاجتماعي والمساهمة في بناء السلام الاجتماعي العادل لتتمكن جميع فئات المجتمع من العيش في مستويات معاشية ملائمة لها[8].

وبطبيعة الحال، فإن العمال تعد الفئة الأكثر استغلالًا بين فئات المجتمع، رغم ما تشكله هذه الفئة من أثر في العملية الإنتاجية. إضافة إلى ما تركته الاقتصاديات الحديثة من فجوة كبيرة بين مختلف فئات المجتمع كان نتيجتها تقلبات اقتصادية كبيرة أسهمت بزيادة اعداد الفئات الفقيرة لذا فأن الضمان الاجتماعي رد فعل طبيعي للما يتعرض له العمال من ظروف قاسية، وقد تأثر الضمان الاجتماعي في نشأته وتطوره بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأيدلوجية المختلفة([9])، والضمان الاجتماعي يترك أثراً في إعادة التوزيع، وبالتالي يحقق الاندماج الاجتماعي، ويعزز التماسك بين فئات المجتمع على اعتبار أن الغاية من الضمان الاجتماعي هو تحمل الدولة مسؤولية تأمين وسائل العيش، والراحة للمواطنين، وإيجاد طرق لوقايتهم من التعرض للحاجة، وإمداد المعونة لهم طول الحياة عند العجز. وذلك طبقاً لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 في المادة 25، الفقرة الأولى، التي اكدت على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة يتضمن التغذية، والملبس والمسكن والعناية الطبية إضافة للخدمات الاجتماعية اللازمة[10]، الضمان الاجتماعي حاليًا يمثل ضرورة اقتصادية وإنمائية أساسية، إذ أن الغرض من القانون أيجاد الظروف وتوفير الخدمات التي تمكن الطبقة العاملة اجتماعيا ومهنياً إلى مستوى أفضل، وذلك عن طريق تأسيس فروع الضمان الاجتماعي في النقابات والمؤسسات العمالية.

والأساس في ذلك يكون مقياس استحقاق الخدمة أو التعويض أو المكافاة في أي قانون ما يكون قد ادخره العامل أثناء فترة عمله[11]، ويطمح العمال في العراق بقانون يشكل بداية لعصر جديد من الحماية الاجتماعية والأمن المالي لغرض تحسين نوعية الحياة للمتقاعدين، متجاوزًا حدود القانون الساري من خلال إيجاد حياة أكثر أماناً وكرامة لهم ، إلى جانب توسيع الحماية الحيوية للعمال الذين يواجهون الإعاقة، أذ يرغب العاملين في القطاع الخاص العراقي بنظام جديد يعمل على مواءمة نظام الضمان الاجتماعي في العراق مع المعايير الدولية بشكل الذي يخلق مجتمع أقوى وأكثر ازدهارا[12]، نستنتج من ذلك يجب ان يكون الضمان الاجتماعي شامل ومكافئ للجهود التي يبذلها العمال خاصة وان البعض منهم قد يفقد حياته في العمل او قد يصبح عاجز غير قادر على العمل مستقبلا فالعمال احدى دعامات المجتمع التي لا غنى عنها في مجتمع وفي أي زمان.

المطلب الثاني: قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023م في العراق

الفرع الأول: آلية صدور القانون

لا يوجد نظام موحد للضمان الاجتماعي على الصعيد العالمي، لذلك كل دولة تطور نظاماً خاصاً بها على أن يوكب هذا النظام النظم والمعايير الدولية الخاصة بالضمان الاجتماعي. إن الدول، على مختلف نظمها، تعمل على تحقيق الضمان الاجتماعي عن طريقين: الأول التأمين الاجتماعي الذي تفرضه الدولة على بعض أو جميع الأفراد في المجتمع لحمايتهم مستقبلاً من العوارض المختلفة. والثاني هو الحماية الاجتماعية، الذي تقدم بموجبها الدولة الخدمات لجزء من المجتمع دون مقابل، ولكن وفق شروط تضعها، والوسيلة الثانية خاصة لغير العمال [13]

بينت المادة 22 اولاً من الدستور العراقي عام 2005 حق العامل اذ نصت على أن "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة" مؤكدة في المادة نفسها ثانيا على دور القانون في ضمان ذلك" ينظم القانون العلاقة بين العمال، وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية" لم يكتف الدستور العراقي بذلك، بل شدد على دور الدولة في توفير الضمان الاجتماعي للأسرة العراقية أذ نصت المادة 30 اولا من الدستور أن" تكفل الدولة للفرد وللأسرة - وبخاصة الطفل والمرأة – الضمان الاجتماعي، والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم" والمادة نفسها ثانيا اكدت على أن " تكفل الدولة الضمان الاجتماعي، والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل، والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن، والمناهج الخاصة لتأهيلهم، والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون"[14].

عقد مجلس النواب العراقي جلسته السابعة والعشرين الاعتيادية في الأربعاء 17/مايو/2023، وحضور 175 نائبًا للتصويت على مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 سنة 2023، وصوته المجلس على القانون بمجمله. يتكون قانون الضمان الجديد رقم 18 عام 2023 من 109 مادة تناولت مختلف الجوانب من آجل رفع المستوى المعيشي للعمال والكادحين. وقد أصدر بتاريخ 2023/8/20 من رئاسة الجمهورية ونشره في صحيفة الوقائع الرسمية في العدد 4734 بتاريخ 2023/8/28[15].

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب العراقي عملت على تنظيم ودراسة قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال بالتعاون مع الاتحاد والنقابات ومنظمة العمل الدولية، وتم احتساب آليه تقاعد العاملين وفق القانون بدفع 25% من الراتب العام، يتم دفع جزء من راتب الموظف داخل القطاع الخاص، والجزء الآخر يدفع بواسطة مسؤول العمل والحكومة وأكدت لجنة العمل البرلمانية على أن "وضع هذه آلية في احتساب راتب التقاعد للعاملين في القطاع الخاص ستشجع نسبة كبيرة من الشركات، والمؤسسات والمعامل، وتساهم في التسجيل وفق قانون الضمان الاجتماعي الجديد" مبينة على أن الضمان الاجتماعي سوف يقسم راتب المتقاعد وفق القانون طبقا إلى متوسط الراتب الشهري خلال الخمس سنوات لآخر مضروب في عدد سنوات الخدمة الشهرية، لتأمين حقوق الموظفين، والعمال السابقين[16]، لجنة العمل أكدت على اهم ما يميز قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 سنة 2023 عن القوانين القديمة تضمنه ((مواد حول التأمين الصحي، والسنّ الأعلى للتقاعد، والسن الأدنى، والخدمة القليلة، ثم يُترك للعامل تحديد الخيارات التي يمكنه في تحديد وضعه وفقًا للقانون، حيث أخذنا على محمل الجِد القوانين التي تم تشريعها بهذا الشأن في العديد من دول الجوار، والعالم))[17].

في حين يرى بعض الاقتصادين العراقيين أن قانون الضمان الاجتماعي الجديد يُعد ركن أساسي في بناء مؤسسات السوق، والقطاع الخاص، وتنميته على أسس حديثة، وان هذا القانون يحرك فرص العمل، والتنمية في القطاع الخاص كل ما تيحت الضمانات، وتماثلت سوق العمل، وتساوت الحقوق فيها، وألغيت ازدواجية الضمانات التي كانت تعمل لمصلحة الوظيفة العامة على حساب العمل في القطاع الخاص لذا فأن القانون سوف يعمل على تخفيف الضغط على القطاع الحكومي للتوظيف[18].فالبعض يرى أن دافع الحكومة الأساس هو تقليل الدعم الذي تقدمه لصندوق تقاعد العمال، وتقليل ميل الشباب للوظائف الحكومية([19])، رحبت منظمة العمل الدولية باعتماد قانون الضمان الجديد وإشارة منسقة المنظمة في العراق مها قطاع إلى أن القانون يشكل معلمًا رئيسيًا في توسيع نطاق الدعم المقدم للعمال بسبب تغطية مجموعة كبيرة من المخاطر مثلا أعانات البطالة وإعانات الأمومة مؤكد على أن منظمة العمل الدولية سوف تعمل على تقديم الدعم ألازم لإدارة الضمان الاجتماعي لتحديث إجراءاتها وأنظمتها بما يلائم القانون الجديد معلنة خلال موقع المنظمة عن حملة توعية تستهدف العمال وأصحاب العمل بشأن حقوقهم ومسؤولياتهم التي كفلها القانون الجديد[20]

الفرع الثاني: المشمولون بقانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023

يتسم قانون الضمان الاجتماعي الجديد بالشمولية أذ نصت المادة الثالثة أولًا على أن أحكام القانون تنطبق على جميع العمال الذين يعملون في القطاع الخاص، والتعاوني، والمختلط والعاملين لحسابهم الخاص، والمشمولين بأحكام قانون العمل إلى جانب الموظفين في القطاع العام والعاملين بصفة عقود واجور في القطاع الحكومي، وهذه لفته جميلة من المشرع العراقي لضمان حياة تليق بما يقدمه هؤلاء من جهود في أداء عملهم، في حين أوضحت المادة ذاتها ثانيًا أن أحكام هذا القانون لا تشمل العاملين العراقيين داخل البلاد وأنماء تمتد أحكامه لتشمل العمال العراقيين خارج العراق، وحسب رغبتهم دون الأخلال بأحكام اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي تحكم حالات الازدواج في الشمول بأحكام الضمان الاجتماعي، وأكدت المادة الثالثة ثالثً على أن أحكام الضمان الاجتماعي الضمان الاجتماعي تسري على كلاً ما يلي:

1-العاملين لحسابهم لخاص، واصحاب العمل.
2-العاملين في العمل غير المنظم.
3-أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه.
4-الموظفين العراقيين في البعثات الدبلوماسية، والمنظمات، والشركات العاملة خارج البلد [21].

الفرع الثالث: أهداف القانون

أن المشرع العراقي لم يضع القانون بشكل مبهم بل حدد أهداف التي يسعى إلى تحقيقها بواسطة هذا القانون في المادة الثانية النقطة أولا:

1. تحقيق العيش الكريم للمشمولين بأحكامه
2. تقوية مبادئ التكافل الاجتماعي، بهدف الوصول إلى معادلة منصفة توفر العدالة في توزيع الدخل بين أبناء الجيل الواحد، والأجيال المتعاقبة.
3. ضمان وصول مظلة الضمان إلى فئات أكثر.
4. إيجاد لاستقرار النفسي، والمادي للعاملين، والمتقاعدين، وورثتهم.
5. ضمان حماية الدخل للأشخاص العاملين، واسرهم في حالات العجز، والإعاقة والشيخوخة والوفاة.
6. سهولة انتقال العاملين بين القطاعات العام، والخاص، والتعاوني، والمختلط، وحماية حقوقهم المترتبة على هذا الانتقال
7. توفير الحماية اللازمة لحقوق المرأة العاملة، والأحداث بسن العمل العاملين في العمل غير المنظم بما يتناسب مع ظروف العمل في ضوء التشريعات النافذة.
8. توحيد الأحكام القانونية الخاصة بالحقوق التقاعدية، بشكل الذي يتساوى فيه المتقاعدين في مختلف القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني) [22].

أن القانون الجديد جاء بعد 50 عاما من العمل بقانون رقم 39 عام 1971، وقد اكد على وجود هيئة خاصة للضمان الاجتماعي مرتبطة بشكل مباشر بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أن تطبيق القانون بشكل كامل، وعادل يكون له نتائج إيجابية على مختلف الجوانب أذ أن العمل بهذا القانون يخفف من ضغط طلب التوظيف في القطاع الحكومي لأنه بواسطة هذا القانون سوف تكون هناك تكافئ في الحقوق، والواجبات، أضافه إلى أن القانون الجديد يحتوي على ميزه تختلف حتى عن قانون التقاعد لموظفي القطاع الحكومي، التي تمثلت بتخفيض نسبة العجز في القانون الجديد إلى 30% بدل من 35% في القانون السابق، أضافه إلى ذلك بمكان موظف القطاع الخاص الانتقال إلى القطاع الحكومي بكامل حقوقه التقاعدية، وكذلك الأمر بالنسبة للموظف الحكومي([23])، المشرع للقانون الضمان الاجتماعي لم يكتف بتحديد المستهدفين في هذا القانون أو الهدف منه بل حدد الوسائل الازمة لتحقيق الأهداف المعلنة للقانون التي تتمثل بما يلي:

1-استثمار أموال الصندوق
2-تنظيم اجراءات تحويل المنافع بين القطاعين العام والخاص بما يضمن تساوي حماية حقوقهم واحتساب خدماتهم لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد
3-استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات للمضمونين والمتقاعدين وأرباب العمل
4-ابتكار نظام مكتمل يوضح جميع الاشتراكات وطلب المعلومات واحتساب الحقوق التقاعدية
5-إعداد دورات تدريبية لموظفي الدولة الذين يقومون بإرسال المعلومات
6-التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحصول علة المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمضمون[24].

أعلنت الحكومة يوم الأحد الموافق 2023/12/3، عن البدء بتنفيذ قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، فيمًا كشف عن أعداد المتقدمين والحد الأدنى من رواتبهم، وقال رئيس الوزراء وصرح خلال تواجده في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أن القانون دخل حيز التنفيذ، وأن عدد العمال المضمونين حتى الآن 19 ألفًا، ويعد رَقم ضئيل قياسًا بعدد العاملين في العراق ولفت، مؤكد على أن راتب العامل المضمون يصل إلى 500 ألف دينار للحد الأدنى مبين أن اشتراكات العمال المضمونين ستدفع إلكترونية [25] ووفق قانون الضمان الجديد فأن جميع العراقيين مشمولين بالقانون الجديد (ملام يحكمه قانون آخر) من أجل ضمان الحياة الكريمة للعمال، وعائلاتهم، كما ويشمل العاملين الحاليين والسابقين منهم ممن لم يكونوا مضمونين، ومساهمين في دفع بدلات الاشتراك السنوي، فبإمكان هؤلاء الاستفادة من القانون عبر دفع الاستحقاقات

التقاعدية التي حددت بنسبة 7% مما يتقاضاه العامل في القطاع الخاص، على أن يدفع صاحب العمل 8% مقابل ذلك الاشتراك فان الدولة تقدم الضمان الصحي، والخدمي، والتعويض عن الإصابات، والأمراض، ومنح المكافآت والعلاوات والرواتب المجزية على خلاف القانون السابق رقم 39 سنة 1971[26] لا تتوفر إحصاءات رسمية للعمال داخل العراق بسبب عدم تسجيلهم جميعا ضمن في بيانات المؤسسات الرسمية أو صندوق الضمان، وتتباين الأرقام وفقا لتقديرات عدد من النقابات العمالية، بين 5-6 ملايين عامل مقسمين على مختلف المؤسسات سواء في القطاع الخاص، أو الحكومي، لم يسجل منهم في صندوق الضمان الاجتماعي التابع لوزارة العمل غير عدد قليل جدا مقارنة بعدد العمال الحقيقي في البلد أي إن العمال ذاتهم يتحملون جزءًا من المسؤولية لغياب الوعي لديهم عن فوائد الضمان، وانعكاساته الإيجابية على مستقبل الفرد العامل وعائلته في حال تعرضه للإصابة، وبسبب انخفاض دخل العامل يكون من الصعب عليه دفع الاستقطاع المطلوب للضمان، وبذلك ينصب جل اهتمامه إلى أيجاد لقمة العيش اليومية تاركًا التفكير في المستقبل، من جهة أخرى يرجع ضئيلة عدد العاملين المسجلين ضمن صندوق الضمان إلى ضعف عمل لجان التفتيش الرقابية التي كانت مسؤولة عن زيارة أماكن العمل، ومحاسبة أصحاب العمل في حال عدم تسجيل العاملين لديهم بالضمان[27] من جهة أخرى لا يعلم الكثير من العاملين بوجود قانون يضمن حقوق العمال خارج اسوار الوزارات والمؤسسات الحكومية وهو قانون العمل والضمان الاجتماعي، والسبب وراء عدم معرفة الكثير عن هذا القانون حسب مراقبين يعود إلى عدم تسجيل اغلب اصحاب مواقع العمل الخاصة في العراق ورشهم أو معاملهم ومشاريعهم لدى نقابة العمال ما حرم العديد من العاملين لديهم من حقوق كثيرة ينص عليها هذا القانون[28]، بالنتيجة أن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 18 سنة 2023 غرضه تحقيق العيش الكريم للمشمولين بأحكامه وسعي إلى زيادة أعدادهم، وتعزيز التكافل الاجتماعي والعدالة بتوزيع الدخل على المواطنين وايجاد الاستقرار النفسي والمادي وحماية الدخل للمضمونين وعوائلهم وخلفهم عند العجز والإعاقة والشيخوخة والوفاة كذلك يهدف لتسهيل الانتقال بين القطاعات العام والخاص والتعاوني والمختلط وتوحيد أحكام القانون الخاصة بالحقوق التقاعدية ومساواتها بين جميع المضمونين[29]. ان الدولة العراقية من خلال ما تشرعه من قوانين توضح مدى اهتمامها بطبقات العمالية وسعيها الدؤوب في توفير متطلبات الحياة الأساسية لهذه الفئة وهذا يتضح بشكل كبير من شمول حالات جديدة غير مشمولة سابقة الى جانب الامتيازات التي ينص عليها القانون والتي اذ طبقت بشكل المرسوم لها لجنبت العمال وذويهم صعاب الحياة ومعاناتها.

المبحث الثاني: تحديات الضمان الاجتماعي

مع أن القانون الجديد يتميز بميزة مهمه جدا وهي تطور واستثمار القوى الشبابية التي تسعى الى إيجاد فرصة عمل في مؤسسات الدولة أذ أن القانون رقم 18 سنة 2023 يهدف إلى دعم، وتشجيع القطاع الخاص بتقليل الفوارق بين القطاع العام، والخاص وأضافه ذات الامتيازات للقطاع الخاص، لا أن القانون في ذات الوقت يواجه العديد من التحديات التي تحد من تطبيق القانون بشكل المرسوم أليه.

المطلب الأول: تحديات تطبيق قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 سنة 2023

أن قانون الضمان الاجتماعي يمثل ثمرة جهود كبيره والعمل المستمر لتعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطن العراقي، أن القانون الضمان رَقم 18 سنة 2023 لا يقتصر على تقديم الدعم المالي للعاملين المسجلين، بل يتعد ذلك ليؤسس مبادئ كاملة للأمان الاجتماعي لفئات المجتمع المختلفة، ويعزز استقرار الأسرة العراقية ويضمن حقوق جيل المستقبل، بالرغم أهمية قانون الضمان الاجتماعي، وما يحتويه من فقرات تعد منصفه لما يقدمه العامل من جهود، لكن تطبيق هذا القانون يواجه عقبات، وتحديات فنية وعملية خلال تطبيقه سواء كان ذلك في الاستدامة المالية أو حماية الطبقة العاملة أو المجتمعات الاقتصادية ألهشة أو غير ذلك من عقبات، ومن هذه التحديات:

1-زيادة عدد المستفيدين: مع تزايد عدد السكان، وتغير الهيكل العمري للمجتمع، يزداد عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، مما يضع ضغطًا على النظام.

2-عجز الميزانية: قد تواجه الحكومات صعوبة في تمويل برامج الضمان الاجتماعي بسبب ارتفاع تكلفتها، وتراجع عائدات الضرائب.

3-تغيرات العمل: تتغير طبيعة العمل، وتتبدل الأنماط الاقتصادية في المجتمعات، مما يؤثر على وظائف الأفراد، وساعات العمل، والأجور، ويمكن أن يؤدي إلى تقليل مدة تأهيل العاملين للضمان الاجتماعي.

4-تغيرات السياسات الحكومية: قد تطرأ تغييرات في السياسات الحكومية الخاصة بالضمان الاجتماعي، وإصلاحات في النظام الضريبي والتقاعد.

5-زيادة متطلبات العيش: مع ارتفاع تكاليف المعيشة، قد يكون من الصعب إيجاد تمويل كافٍ لتلبية احتياجات المواطنين الذين استفادوا من الضمان الاجتماعي.

6-تتفادى شركات القطاع الخاص تسجيل العاملين لديها في نظام الضمان، وفي الوقت نفسه يعزف العمال عن الانضمام؛ نتيجة الانعدام قدرتهم على تحمل الاشتراكات المطلوبة للضمان في ظل انخفاض الأجور والأوضاع الاقتصادية المتردية. لذا لا غرابة ألا يجد من وصل من العمال إلى سن التقاعد أو العجز أو المرض أية ضمانات أو حقوق تمكنهم من تحمل أعباء الحياة بعد فقدانهم القدرة على العمل[30].

7-قلة الوعي الثقافي في القانون مما يؤدي إلى اعتبار مبلغ الاشتراك ثقل يهدد الاستقرار المادي للعامل وخوفا من قيام صاحب العمل إنهاء خدماته، ثم التهرب من الالتزامات التي يفرضها القانون على العامل وصاحب العمل
8-الظرف الأمني الغير مستقر أدى إلى ضعف عمل الكادر التفتيش وعدم استقرار سوق العمل وتذبذبه واستمرارية العامل في عمل واحد
9-قلة الكادر التفتيش لتأمين شمول كافة المشروعات المنضوية تحت مظلة القانون[31]
10-العجز المؤسسي في محاسبة أصحاب العمل من الممكن أن يواجه تطبيق القانون عجز من قبل الجهات التنفيذية في محاسبة بعض أصحاب العمل في القطاع الخاص بسبب المحسوبية أذ اغلب رجال الأعمال تربطهم علاقات متينه بجهات سياسية وقد يكون صاحب العمل نفسه يمتلك حزب سياسي وان تطبيق القانون لا يخدم مصلحته الخاص لذا يسعى إلى عرقلة تطبيق القانون. هنالك تحدي مختلف عما سبق يواجه التطبيق الفعلي للقانون الضمان الاجتماعي رقم 18 سنة 2023 يمكن التعبير عنها بعدم جدية بعض الجهات الرسمية في نفاذ القانون بشكل فعلى سبيل المثال على الرغم مرور أكثر من عام على تشريع القانون من قبل مجلس النواب العراقي لا أن مجلس شورى الدولة إلى حدا اعداد هذه الدراسة لم يصدق على تعليمات تنفيذ القانون، أذ عد القانون الجديد فرصة حقيقية ومناسبة لكل العاملين خارج القطاع الحكومي، لكون القانون يعتبر متكاملًا ويعتبره بعض الاقتصاديين الأفضل على مستوى المنطقة والاهم بين القوانين التي شرعت بعد 2003، لأنه يدعم القطاع الخاص ويعطي حرية أكبر للعاملين[32] ، أن الضمان الاجتماعي يتأثر بشكل كبير بعوامل مختلفة منها فاعلية استراتيجية الضمان الاجتماعي ومدى قدرتها على جذب العمال في القطاعات المستهدفة، لان الإمكانية المالية لصندوق الضمان قائمة على تراكم الاشتراكات المدفوعة ومردودات استثمارات أمواله، وكفاءة إدارة النظام الفنية والمؤسسية، وكيفية تعاملها مع أنماط العمل الجديدة التي تفرزها التكنولوجيا الحديثة، والقطاع غير المنتظم الذي يعاني منه العراق بشكل كبيرا أذ هناك عجز في احتواء هذا الحجم[33]، أذ تم تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي رَقم 18 فأن العراق سوف يبني نظام حماية اجتماعية أكثر عدلًا ويعزز مشاركة القوَى العاملة أذ أن تنفيذ القانون بالكامل، ينشئ نظاما يعزز الأمان والكرامة لجميع العمال في البلاد[34]، ويضع حد المعاناة العمال الذين يعانون من زيادة ساعات العمل عن الوقت المتفق علية، وقلة منحهم اجازات بمستحقات مالية، إلى جانب الهاجس الأكبر لدى العامل الذي يتمثل بأنهاء خدماته بشكل تعسفي بعد أن اصبح العراق السوق الأكبر للعمالة الأجنبية سواء الماهرة أو غير الماهرة خاصة بالنسبة لسكان الدول التي تعاني تدهور الوضع الأمني فيها أذ أن وجود هذه العملة واعداد كبيرة حد بشكل كبير من فرصة الحصول على عمل بأجر يناسب احتياجات العامل العراقي. خلال عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وخلال عملها المتواصل مع المنظمات الدولية مثلا منظمة العمل الدولية وأصحاب العمل والعمال عقدت العديد من الورش حول التحديات التي تواجه تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي رَقم 18 سنة 2023 مؤكدة على وجب زرع الثقافة لدى المجتمع بشأن الضمان الاجتماعي وما يتضمنه من امتيازات تمنح الفرد بالقطاع الخاص حقوقًا توازي نظيرها في القطاع العام، ومشددة على أهمية متابعة قضية تهرب اصحاب العمل من تسجيل العاملين لديهم في الشركات والمشاريع بالضمان الاجتماعي[35]، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اكدت خلال اطلاق الحملة الوطنية للتوعية بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال عن مضي وزارة العمل والشؤون الاجتماعي في تفعيل قانون الضمان الاجتماعي والتوعية ليكون معروفًا عند العاملين جميعاً داخل القطاع الخاص، مؤكد أن القانون الجديد يمنح للعاملين حقوقا في هذا القطاع تساوي أو تزيد عن الحقوق في القطاع العام، مؤكد أن وزارة العمل تعمل بشكل جاد لغرض الإعلان عن هذا القانون المهم وهي تنتظر وصول التعليمات من مجلس الدولة للمضي بتنفيذه، واكدت أن الوزارة هدفها الوصول لأكبر عدد من العاملين وتحقيق انتقاله نوعية في القطاع الخاص والتخفيف على الدولة في مسألة التوظيف، مبينًا أن التحدي الأكبر أمامنا هو تفعيل القانون بشكل واسع وإيصال تفاصيله لكل العاملين عن طريق الأعلام والتوعية وتسليط الضوء على حقوقهم في مختلف قطاعات العمل كافة[36]، إضافة إلى ذلك أن الاقتصاد العراقي يتميز بكبر حجم السوق غير المنظم الى جانب أن القطاع الخاص في العراقي لا يقتصر على المصانع والشركات الاهلية بل يمتد إلى مشروعات أخرى مثل المستشفيات الاهلية، المدارس الاهلية، المولات، المطاعم والبائع بالتجزئة وغير ذلك من بائعي المفرد للفواكه والخضروات وسائقي السيارات، وصالونات الحلاقة بل أن القانون يتيح الانضمام حتى للعاملين على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرهم إذن يكون الوصول الى جميع تلك الفئات يمثل صعوبة كبيرة مع قلة عدد مفتشي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لذلك على دائرة الضمان الاجتماعي وضع الحلول لتلك التحديات بشكل الذي يسهم بوصول القانون الى تلك الفئات أو غيرها مع العمل الجاد في إيضاح جميع فقرات القانون لتلك الشرائح بشكل الذي يمكن هؤلاء من التسجيل في الضمان لتأمين مستقبلهم ومستقبل عوائلهم خاصة وان القانون هو في النتيجة لمصلحة العامل سواء كان منتظم في شركة أو يعمل بمفرده خاصة مع وجود فرع الضمان الاختياري الذي يمكن صاحب العمل بغض النظر عن نوع العمل الاشتراك بقانون الضمان وتحتسب له خدمة من تاريخ دفع الاشتراك حتى وأن كان الفرد يعمل خارج البلد.

المطلب الثاني: متطلبات النجاح ومزايا قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023

الضمان الاجتماعي يعد مؤشر على تقدم المجتمعات ودعامة اساسية للعدالة الاجتماعية، يرى مدير الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية "إيغور بوسك" أن قانون الضمان الاجتماعي في العراق يسعى إلى ضمان حقوق العمال والمرونة الاقتصادية لهم، مبين أن نجاح تطبيق قانون الضمان الاجتماعي بالاعتماد على التعليمات المبسطة والإجراءات السريعة

التي تتخذه الحكومة العراقية بالتعاون مع الشركاء الأخرين، على اعتبار أن الضمان الاجتماعي ليس فقط شبكة أمان بل إنه أداة تحولية تمكّن العمال من أن يكونوا مساهمين نشيطن في رفاههم الخاص، بدلًا من أن يكونوا متلقين سلبيين للمساعدات، وأن الضمان الاجتماعي يعتبر العمود الفقري وإطار كامل للحماية الاجتماعية، أذ يتحول من تقديم الإغاثة المؤقتة إلى الحماية المستدامة ضد المخاطر المختلفة خلال مراحل الحياة المختلفة، مثل الشيخوخة والمرض والعجز والبطالة[37].

هنالك العديد من المتطلبات لنجاح قانون الضمان الاجتماعي رَقم 18 سنة 2023 يجب على الجهات المعنية وغيرها بالتعاون معا لتنفيذها من اجل تحقيق الأهداف المرسومة للقانون ومن هذه المتطلبات:

1- القيام بحملات توعية، وتثقيف بأهمية قانون الضمان الاجتماعي الجديد، وتوضيح دوره في ضمان حقوق العمال
2- في الجانب الاقتصادي يتطلب لنجاح القانون رصد المبالغ الكافية لمساهمة الحكومة في صندوق الضمان.
3- ايجاد البيئة المناسبة لجلب الاستثمار، وتسهيل عمله، وإبعاد القوَى الخارجة عن القانون عن محاولة الضغط، والمساومة للحصول على مبالغ معينة من المستثمرين المحلين أو الأجانب على حد سواء مما يساهم في استقرار البيئة الاستثمارية بشكل ينعكس إيجابيًا على توفير أموال الضمان الاجتماعي.
4- متابعة عمل الجهات التنفيذية، والمتمثلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من قبل الجهات الرقابية للتأكد من مدى جدية الحكومة في تنفيذ، وتطبيق القانون الجديد.
5- توفير قاعدة بيانات للعمال تحدث بشكل دوري من قبل جهات مختصة.
6- منح العمال المسجلين ألدى الوزارة رَقم وظيفي، وهوية خاصة لغرض حصرا عداد العمال بسهولة[38].
7- ضرورة وجود تعليمات واضحة ومبسطة للتسجيل
8- تبسيط إجراءات التسجيل والعمليات الإدارية وإجراءات الصرف؛ لجعل فوائد الضمان الاجتماعي أسرع وأكثر شفافية وسهولة في الوصول إليها.
9- أن تنفيذ الأنظمة الرقمية وضمان الضوابط والتوازنات، يمكننا من تقليل التأخيرات البيروقراطية وتعزيز الكفاءة، وبناء الثقة بين المستخدمين، مما يعزز نظام ضمان اجتماعي أكثر استجابة ومساءلة.
10-إدارة الصندوق الذي يتلقى مساهمات أصحاب العمل والعمال يجب أن تتم وفقًا لأعلى معايير الحوكمة والمساءلة، لضمان الشفافية والموثوقة في إدارة هذه الأموال، أذ أن الإدارة الصندوق بشكل جيد وعادل لا توفر الفوائد للمستفيدين الحاليين فحسب، بل تعمل على استدامة النظام للأجيال المستقبل[39]

على وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية التعاون مع بعضهما، ومع الجهات الأخرى الغرض الحد من العمالة الأجنبية غير الشرعية التي تستحوذ بشكل كبير على القطاع الخاص في العراق أذ يتجه عدد كبير من أصحاب المشروعات، والشركات الخاصة إلى منح فرص العمل الذي تتوفر لديهم إلى اليد العاملة غير الشرعية بفعل الأجور المنخفضة التي يتقاضاه هذه الفئة من العمال التي تعد منافس قوي لليد العاملة المحلية، لذا يجب عدم منح تلك الفئة فرصة العمل داخل البلاد في ظل ارتفاع عدد العاطلين من العمل داخل البلاد، ومن جهة أخرى يجب الزام أصحاب المشروعات الخاصة مهما كان حجمه مشاريعهم بعدم تشغيل اليد العاملة غير الشرعية، وبخلاف ذلك من الممكن أن يتعرض صاحب المشروع إلى عقوبات مختلف بين الغرامة المالية أو السجن أو اغلاق المشروع وسحب رخصة العمل، ولكي تكون هذه العقوبات رادعة يجب تطبيقها على جميع المخالفين دون استثناء الاحد. يرى بعض الاقتصادين أن قانون 18 لسنة 2023 يعمل على إيجاد فرص عمل، وتنمية القطاع الخاص لتوافرت الضمانات المطلوبة، وتماثلت سوق العمل، وتجانست الحقوق فيها، وألغيت ازدواجية الضمانات التي تعمل لمصلحة الوظيفة العامة على حساب العمل في القطاع الخاص[40]، خاصة وأن صاحب العمل نفسه يمكن أن يكون تحت جناح قانون الضمان الاجتماعي الجديد دون تفريق بينه، و بين العامل، وأفضل ما يميز القانون الجديد ومن الممكن أن يكون عنصر نجاح القانون الأبرز هو ما تتمتع به المرأة من حقوق في ظل القانون الجديد مقارنة بالقانون السابق بَدء من إجازة الحمل والوضع إلى التمتع براتب تام الى غيرها من الامتيازات والحقوق التي اقرها قانون 18 سنة أذ هناك فرع ضمن القانون يسمى فرع ضمان الحمل والأمومة 2023[41]، إلى جانب فرع الضمان الأخر الذي يعرف بمكافاة نهاية الخدمة التي يمكن العامل المضمون من سحب رصيده من نسبة الاشتراكات التي دفعها والتي تقدر ب6 بالمئة إذ لم تكن خدمته تؤهله للتقاعد، إضافة الى فرع الضمان الثالث وهو فرع ضمان إعانة التعطيل عن العمل والذي يختص بتقديم تعويض للعامل الذي تنتهي خدمة في العمل لسبب خارج أرادته بالرغم من قدرته على العمل ورغبته ويحدد مبلغ التعويض حسب اشتراكات العمل وتدفع على شكل دفعات تكون من3_6 اشهر حتى ألتحاقه بعمل أخر، إضافة إلى الفرع الرابع من الضمان الذي يعتبر كسابقة في هذا المجال، وهو الضمان الاختياري الذي يمكن من يرغب من أصحاب العمل أو من يعمل لحسابة الخاص أو مع شريك أو يعمل خارج العراق (بالنسبة للعراقيين) من الانضمام، والتمتع بضمان التقاعد، والشيخوخة، والعجز، والوفاة فقط[42]، أذ اشارت المواد من 69- 75 الى الضمان الاختياري وشروطه فقد أوضحت المادة 71 من القانون الشروط التي منها أن لا يتجاوز عمر مقدم الطلب عن 50 عام بتاريخ تقديم الطلب وان يكون المتقدم لائقًا طبيا ومؤيدًا ذلك بتقرير صادر من اللجنة الطبية المختصة، وان لا يجمع بين اعانة شبكة الحماية الاجتماعية والشمول بالضمان، وان راتب المشمول بضمان الاختياري يكون أسوة بالعاملين في العمل المنظم، وان المشترك يحق له اختيار فئة دخل الاشتراك الذي يرغب بها وأيضا يحق له بعد سنة من الاشتراك الانتقال لفئة اعلى، أيضا

هناك مِيزة أخرى في الضمان الاختيار وتتمثل باحتساب خدمة المشترك عند انتقاله إلى دوائر الدولة لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد وبما يتفق مع قوانين الخدمة المدنية[43].

من جهة أخرى أن القانون ذاته يمتلك مقومات النجاح والسرعة في تنفيذ القانون من الممكن أن توضح هذه الامتيازات للمقصودين بالقانون، وترسخ الثقة بين العمال والجهات المختصة بتنفيذ القانون ومن هذه المقومات أن القانون لم يراع العامل فقط بل خذه في عين الاعتبار العامل وصاحب العمل على حد سواء، فقد أعطى أصحاب العمل فرصة تجديد الاشتراكات لمدة 90 يومًا بدلًا من 30 يومًا، مع إيقاف الغرامات التأخيرية بسقف 200 بالمائة بدلًا من استمرارها دون توقف[44]، إضافة إلى ما تضمنته المادة 43 من مِيزة أذ نصت على منح مخصصات غلاء معيشه يشكل سنوي للمتقاعدين على ان لا تكون الزيادة أكبر من نسبة التضخم، أما المادة "39-6-أ" فقد بينت أن خدمة العقد والأجر اليومي الذي أداها العامل قبل نفاذ هذا القانون تعد خدمة مضمونة شرط أن يقدم المضمون ما يثبت تلك الخدمة وأن يتم تسديد الاشتراكات عن تلك الخدمة وفق ما حدده القانون وفي ضوء أخر راتب تقاضاه، أما العامل الذي بلغ السن التقاعدي ولكن خدمته الفعلية لا تؤهله للحصول على راتب التقاعد فحسب المادة "33" من القانون يمكنه شراء الخدمة علة أن لا تتجاوز مَدة الشراء خمس سنوات أو يمكنه إضافة خدمة عمالية غير مضمونة أو خدمة غير مشمولة بأحكام هذا القانون [45].

ما يميز قانون 18 لسنة 2023 أن العامل أذ أصيب فأن نسبة العجز تكون 30% بدلًا من 35% كما في القانون السابق أذ بينت المادة "51 أولًا" أذ خلفت الإصابة في العامل عجزًا نسبته 30% من العجز الكامل يخصص له راتب تقاعد إصابة جزئي على أساس ناتج ضرب نسبة عجزة بالراتب التقاعدي الاصابي الكامل، وأكدت المادة "54" انه في حالة وفاة المضمون المصاب ينتقل الراتب إلى الورثة[46]، ان القانون الجديد يعد نقله نوعية في ضمان حقوق العامل وعائلته اذ مجرد دخول العاملة بمظلة القانون الجديد فأنه قد ضمن مستقبل عائلته من خاطر الحياة بغض النظر عن المدة التي اشترك فيها اذ ان المرونة التي يتمتع فيها القانون في جميع مواده تجعل منه قانون نموذجي لضمان حقوق العامل وذويه سواء في حياة العامل أو بعد وفاته.

الخاتمة:

الضمان الاجتماعي مهمته الأساسية الاهتمام ببيئة العمل والعامل أي إن العامل وصاحب العمل هو محور الاهتمام الرئيسي فيه وأن قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023 يوفر الأمان الاجتماعي ويعزز الضمانات المالية للعاملين.

النتائج:

1-أن قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 عام 2023 يختلف عن غيره من القوانين التي اقرت في العراق في عدد من الجوانب أهمامها اختلافه من ناحية المشمولين بهذا القانون، أذ إن القانون الجديد ضم فئات لم تكن مشمولة من قبل بالقوانين السابقة.

2-مرونة القانون نفسه أذ يسمح القانون الجديد للعامل المؤمن عليه بالانتقال من قطاع إلى اخر على سبيل المثال يسمح بانتقال العامل من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص والعكس صحيح.

3-ما يميز قانون الضمان الاجتماعي هو أن المشرع العراقي جعل أحكامه آمرة لا يجوز الخروج عليها وأيضا يلتزم بها أرباب الإعمال والعمال.

4-أثناء البحث والاطلاع تبين أن قانون الضمان الاجتماعي رَقم 18 سنة 2023 يواجه بعدين الأول يتمثل بعزوف العامل عن الاشتراك بسبب الجهل بالقانون، إضافة إلى أجور بعضهم المتدنية والوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به البلد الآن بشكل الذي قصر تفكير العامل على اجتياز اليوم دون التفكير بالغد بالرغم من العامل لن يجد ما يضمن له العيش الكريم عندما يصبح غير قادر على العمل، والثاني يتمثل بتهرب بعض أصحاب المشروعات من تسجيل بعض العاملين لديهم تهربا من دفع الاشتراك المفروض على أصحاب المشروعات في قانون الضمان الاجتماعي نتيجة ضعف الرقابة القانونية.

التوصيات:

1-ضرورة التوعية بأهمية قانون الضمان الاجتماعي رقم 18 لسنة 2023، بواسطة إقامة الورش والندوات في أماكن تواجد العمال بالشكل الذي يسهل أمكانية وصولهم لحضورها ويتم خلالها شرح مَفصِل المواد القانون وفائدتها للعامل في كيفية ضمان حقوقه في المستقبل،

2-يجب على الجهات المختصة والجهات ذات العلاقة توضيح كيفية الاشتراك بالضمان مراعاة أوضاع العمال الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

3-ان نجاح القانون يتطلب تعاوناً مشتركاً بين ركائزه الثلاثة "الجهات الحكومية وأصحاب العمل والعاملين" لضمان تحقيق أهدافه المرجوة.

4-يجب ألا يقتصر سريان القانون على بعض الأراضي العراقية واستثنى بعضها الأخرى من سريان تطبيق القانون لان ذلك يخالف الدستور اذ يؤخذ على القانون الضمان الاجتماعي 18 لسنة2023، يستثنى العاملين في إقليم كردستان العراق وكان من الأجدر أن يطبق هكذا قانون على جميع الأراضي العراقية فكردستان وأن كانت تتمتع بالحكم الذاتي فهي بالنهاية أراضي عراقية والسكان الذين يوجدون على ارضها عراقيين واجب الدولة كفالة حقوقهم دون تمييز حسب ما نص عليه الدستور العراقي عام 2005، خاصة أنه أول مرة في العراق يوجد نظام حقيقي ومميز للضمان الاجتماعي لمختلف المخاطر.

الهوامش:

[1]- صادق مهدي السعيد: الضمان الاجتماعي _قانون الضمان الاجتماعي العراقي المنفذ اعتبارا من1966/4/1، مطبعة المعارف – بغداد،1968، ص23-26.
[2]-إبراهيم عبد المحسن حجاج: الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها، دار التعليم الجامعي،2019، ص79.
[3]-رشا خليل عبد، ضمانات حق العمل والعمل الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي، مجلة الفتح، العدد 37، كانون الأول/ 2008، ص4.
[4] - صادق مهدي السعدي: مصدر سابق ذكره، ص-27-28.
[5]- ثوابتي إيمان ريما سرور، مرزوقي وسيلة، أساسيات في النشاط التشريعي للمنظمة الدولية للعمل في مجال الضمان الاجتماعي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد 4، السنة 4، العدد 16، ص75_76.
[6]-خنساء محمد جاسم، ملائمة التنظيم القانوني العراقي للمعايير الدولية في إطار نظام الضمان الاجتماعي-دراسة تحليلية لمشروع قانون الضمان الاجتماعي العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 7، المجلد 7، العدد 4، الجزء 1، 2023، ص434.
[7]-نجم عبود مهدي، حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية (حق العمل وحق الضمان الاجتماعي أنموذجاً)، مجلة جامعة تكريت للحوق، السنة 2، المجلد 2، العدد 2، الجزء 1، اذار/2017 م_ رجب 1439ه، ص86.
[8]-خنساء محمد جاسم، مصدر سابق ذكره، ص437
[9]- فراس عبد الرزاق حمزة، حدود حق الضمان في إطار شبكة الحماية الاجتماعية _دراسة مقارنة_، مجلد 4، العدد 13، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، الجامعة المستنصرية،2011، ص3.
[10]-نجم عبود مهدي، مصدر سابق ذكره، ص87
[11]- رشا ظافر محي الدين عبد رضا، دور التنظيمات النقابية في حماية حقوق العامل في العراق، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العدد الثالث/السنة الثالثة عشر،2021، ص1628.
[12]- Mustafa Muayad, The Key Highlights of Iraq's Latest Social Security Legislation,Artcle published on the following website: https://muayadandassociates.com/latest-social-security-legislation, Viewing date:11L16L2024.
[13]-خنساء محمد جاسم، مصدر سابق ذكره، ص437.
[14]-الدستور العراقي لعام 2005، المادة 22-30.
[15] -بيان صادر عن الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي بتاريخ 17/ايار/2023، وقت المطالعة 2023/11/23، على الموقع التالي: https://iq.parliament.iq/blog
[16]-البرلمان العراقي يقرُّ مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال، متاح على الموقع https://shafaq.com/ar منشور بتاريخ 17-05-2023، تاريخ المطالعة 2023/12/9.
[17]-حمزة مصطفى: البرلمان العراقي يشرع أول قانون للضمان الاجتماعي رئيس الوزراء تعهد بتطبيقه، مقال منشور بتاريخ 18- مايو 2023 م، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع التالي:https://aawsat.com/،تاريخ المطالعة 2023/12/9.
[18]- مروة السوادي: 15 مليون عامل عراقي خارج الضمان الاجتماعي: قانون لحمايتهم، صحيفة العربي الجديد، 18 اغسطس 2023، تاريخ المطالعة 2023/12/10.
[19]-حسن لطيف كاظم، جدليات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتشغيل في العراق، منظمة العمل الدولية،2022، ص13.
20-Iraq invests in building a social security system that protects workers، 17 May 2023، https://www.ilo.org/resource/news/iraq-invests-building-social-security-system-protects-workers، Viewing date:11L16L2024.
[21] -جريدة الوقائع العراقية، قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، المادة الثالثة، العدد 4734 ،28/8/2023، ص18.
[22]-جريدة الوقائع العراقية: قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، العدد ٤٧٣٤، المادة الثانية _أولاً، بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٢٣، ص17.
[23]- أحمد الدباغ، العراق .. كيف يسهم إقرار قانون الضمان الاجتماعي وتقاعد العمال في دعم القطاع الخاص؟، مقال منشور بتاريخ 27/5/2023، على الموقع، : https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ المطالعة 2024/10/4.
[24]-المادة الثانية "ثانيا"، قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4734، 2023/8/28، ص17.
[25]- «العمل» توجّه بشمول جميع العمال والعقود والأجراء بقانون الضمان الاجتماعي، مجلة البينة الجديدة، مقال منشور بتاريخ 2023/12/6، على الموقع https://albayyna-new.net/content.php?id=43435، تاريخ المطالعة 2023/12/10.
[26]-جمانة جاسم: المستجدات النوعية في القانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، 24/أيلول/2023، تاريخ المطالعة:2024/1/2.
[27]- اسعد زلزي: العمال في العراق.. نقابات ولجان وقوانين لكن من دون "ضمان" لقمة العيش،3/نيسان/2022، على الموقع https://www.irfaasawtak.com/arabic-and-international، تاريخ المطالعة:2023/12/25.
[28]-هندرين مكي: الضمان الاجتماعي بين إنصاف العمال والقلق من القانون الجديد، مقال منشور بتاريخ 2-02-2021 على الموقع https://www.ina.iq/120692--.html تاريخ المطالعة:2023/12/26.

[29]-سجاد حسين، "الضمانان".. كيف تؤمّن الحكومة للعراقيين صحتهم؟، مقال منشور على الموقع: https://jummar.media/4692، بتاريخ 25 كانون الأول 2023، تاريخ المطالعة 2024/10/8
[30]- حسن لطيف كاظم، مصدر سابق ذكره، ص15.
[31] -هيفاء علي جاسم شعبان: الحماية الاجتماعية في العراق _واقعها –شموليتها-معوقاتها، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بلا ت.
[32]- العمال في العراق.. «تهميش» مستمر ودعوات لـ«المصادقة» على قانون التقاعد والضمان، مقال منشور في صحيفة العربي الجديد بتاريخ 2024/11/5،على الموقع التالي: https://al-aalem.com/، تاريخ المطالعة 2024/12/11.
[33]-كاظم شمخي، التكامل المؤسسي بين نظم الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعمال، بحث مشارك في مؤتمر الضمان الاجتماعي والأشغال العامة في العراق المخاضات وخيارات السياسة، وقائع المؤتمر العلمي لمركز بحوث السياسات الجامعة الامريكية_ منظمة العمل الدولية، بغداد،2023، ص236.
[34]-مقال بعنوان: الاتحاد الأوروبي يؤشر "عقبات" بتنفيذ قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي، على الموقع التالي: https://shafaq.com/ar، بتاريخ 2024/11/5، تاريخ المطالعة 2024/11/30.
[35]- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العمل ومنظمة العمل الدولية يعقدان ورشة عمل عن سبل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي في العراق،2024/10/15، منشور على الموقع التالي: https://www.molsa.gov.iq/?article=5543، تاريخ المطالعة 2024/11/21.
[36]- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العمل ومنظمة العمل الدولية تناقشان خطة التوعية بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال،2024/11/5، متاح على الموقع تاريخ المطالعة https://www.molsa.gov.iq/?article=5743 ، 2024/11/23.
[37]- وسام الملا، منظمة العمل الدولية: سن قانون الضمان الاجتماعي في العراق خطوة تاريخية نحو حماية العمال، مقال منشور بتاريخ2024/11/5، على الموقع : https://www.ina.iq/220766--.html، تاريخ المطالعة:2024/11/24.
[38]- فيصل الفؤادي، قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .. بين الواقع والطموح، مقال منشور بتاريخ 7/حزيران/يونيو/2023، جريدة طريق الشعب على الرابط التالي: https://www.tareeqashaab.com، تاريخ المطالعة 2023/10/7.
[39]- وسام الملا، مصدر سابق ذكرها.
[40]- مقال منشور بعنوان: قانون الضمان يتيح للموظفين الانتقال بكامل حقوقهم التقاعدية للقطاع الخاص، بتاريخ 2023/5/20، على الموقع: https://www.mawazin.net ، تاريخ المطالعه:2024/10/7.
[41]- مقال بعنوان: العمل تحدد المشمولين بالضمان الاجتماعي للعمال والحد الأدنى لرواتب متقاعديهم، منشور بتاريخ 2023/5/18، وكالة الانباء العراقية الرسمية https://www.ina.iq، تاريخ المطالعة 2024/10/8.
[42]- سجاد حسين، مصدر سابق ذكره.
[43]- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، المادة 70 وما بعدها، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4734، 2023/8/28، ص44.
[44]-مقال منشور بعنوان: قانون الضمان الاجتماعي.. عدة امتيازات ومخاوف من الروتين، على الموقع التالي: https://iraq.shafaqna.com/AR/388014/، بتاريخ 6/ ديسمبر/2023، تاريخ المطالعة:2024/11/30.
[45]- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، المواد 33 -39-43، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4734، 2023/8/28، ص32-34-37.
[46]- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، المواد 51-54، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4734، 2023/8/28، ص39.

المصادر:

أولا: الكتب

1- إبراهيم عبد المحسن حجاج: الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها، دار التعليم الجامعي،2019.
2- حسن لطيف كاظم، جدليات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتشغيل في العراق، منظمة العمل الدولية،2022.
3- صادق مهدي السعيد: الضمان الاجتماعي _قانون الضمان الاجتماعي العراقي المنفذ اعتبارا من1966/4/1، مطبعة المعارف – بغداد،1968.
4- هيفاء علي جاسم شعبان: الحماية الاجتماعية في العراق _واقعها –شموليتها-معوقاتها، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بلا ت.

ثانيا: البحوث

1- ثوابتي إيمان ريما سرور، مرزوقي وسيلة، أساسيات في النشاط التشريعي للمنظمة الدولية للعمل في مجال الضمان الاجتماعي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد 4، السنة 4، العدد 16.
2- خنساء محمد جاسم، ملائمة التنظيم القانوني العراقي للمعايير الدولية في إطار نظام الضمان الاجتماعي-دراسة تحليلية لمشروع قانون الضمان الاجتماعي العراقي، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة 7، المجلد 7، العدد 4، الجزء 1، 2023.
3- رشا خليل عبد،ضمانات حق العمل والعمل الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي،مجلة الفتح،العدد37كانون الأول2008.
4- - كاظم شمخي، التكامل المؤسسي بين نظم الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعمال، بحث مشارك في مؤتمر الضمان الاجتماعي والأشغال العامة في العراق المخاضات وخيارات السياسة، وقائع المؤتمر العلمي لمركز بحوث السياسات الجامعة الامريكية_ منظمة العمل الدولية، بغداد.
5- نجم عبود مهدي، حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية (حق العمل وحق الضمان الاجتماعي أنموذجاً)، مجلة جامعة تكريت للحوق، السنة 2، المجلد 2، العدد 2، الجزء 1، اذار/2017 م_ رجب 1439ه.

ثالثا: التشريعات
أ-الدستور العراقي لعام 2005.
ب-القوانين
1-قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023.
2-قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023،
3-قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023.
4-قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023.
رابعا: المراجع من الشبكة الدولية (الأنترنت)
1- أحمد الدباغ، العراق .. كيف يسهم إقرار قانون الضمان الاجتماعي وتقاعد العمال في دعم القطاع الخاص؟، مقال منشور بتاريخ 27/5/2023، على الموقع، : https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ المطالعة 2024/10/4.
2- اسعد زلزي: العمال في العراق.. نقابات ولجان وقوانين لكن من دون "ضمان" لقمة العيش،3/نيسان/2022، على الموقع https://www.irfaasawtak.com/arabic-and-international، تاريخ المطالعة:2023/12/25.
3- البرلمان العراقي يقرُّ مشروع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال، متاح على الموقع https://shafaq.com/ar منشور بتاريخ 17-05-2023، تاريخ المطالعة 2023/12/9.
4- «العمل» توجّه بشمول جميع العمال والعقود والأجراء بقانون الضمان الاجتماعي، مجلة البينة الجديدة، مقال منشور بتاريخ 2023/12/6، على الموقع https://albayyna-new.net/content.php?id=43435، تاريخ المطالعة 2023/12/10.
5- العمال في العراق.. «تهميش» مستمر ودعوات لـ«المصادقة» على قانون التقاعد والضمان، مقال منشور في صحيفة العربي الجديد بتاريخ 2024/11/5، على الموقع التالي: https://al-aalem.com/، تاريخ المطالعة 2024/12/11.
6- بيان صادر عن الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي بتاريخ 17/ايار/2023، وقت المطالعة 2023/11/23، على الموقع التالي: https://iq.parliament.iq/blog
7- جمانة جاسم: المستجدات النوعية في القانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم 18 لسنة 2023، 24/أيلول/2023، تاريخ المطالعة:2024/1/2.
8- حمزة مصطفى: البرلمان العراقي يشرع أول قانون للضمان الاجتماعي رئيس الوزراء تعهد بتطبيقه، مقال منشور بتاريخ 18- مايو 2023 م، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع التالي: https://aawsat.com/، تاريخ المطالعة 2023/12/9.
9- سجاد حسين، "الضمانان".. كيف تؤمّن الحكومة للعراقيين صحتهم؟، مقال منشور على الموقع: https://jummar.media/4692، بتاريخ 25 كانون الأول 2023، تاريخ المطالعة 2024/10/8
10- فيصل الفؤادي، قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .. بين الواقع والطموح، مقال منشور بتاريخ 7/حزيران/يونيو/2023، جريدة طريق الشعب على الرابط التالي: https://www.tareeqashaab.com، تاريخ المطالعة 2023/10/7.
11- مروة السوادي: 15 مليون عامل عراقي خارج الضمان الاجتماعي: قانون لحمايتهم، صحيفة العربي الجديد، 18 اغسطس 2023، تاريخ المطالعة 2023/12/10.
12- مقال بعنوان: الاتحاد الأوروبي يؤشر "عقبات" بتنفيذ قانون التقاعد والضمان الاجتماعي العراقي، على الموقع التالي: https://shafaq.com/ar، بتاريخ 2024/11/5، تاريخ المطالعة 2024/11/30.
13- مقال منشور بعنوان: قانون الضمان يتيح للموظفين الانتقال بكامل حقوقهم التقاعدية للقطاع الخاص، بتاريخ 2023/5/20، على الموقع: https://www.mawazin.net، تاريخ المطالعه:2024/10/7.
14- مقال بعنوان: العمل تحدد المشمولين بالضمان الاجتماعي للعمال والحد الأدنى لرواتب متقاعديهم، منشور بتاريخ 2023/5/18، وكالة الانباء العراقية الرسمية https://www.ina.iq، تاريخ المطالعة 2024/10/8.
15- مقال منشور بعنوان: قانون الضمان الاجتماعي.. عدة امتيازات ومخاوف من الروتين، على الموقع التالي: https://iraq.shafaqna.com/AR/388014/، بتاريخ 6/ ديسمبر/2023، تاريخ المطالعة:2024/11/30.
16- هندرين مكي: الضمان الاجتماعي بين إنصاف العمال والقلق من القانون الجديد، مقال منشور بتاريخ 2-02-2021 على الموقع https://www.ina.iq/120692--.html تاريخ المطالعة:2023/12/26.
17- وسام الملا، منظمة العمل الدولية: سن قانون الضمان الاجتماعي في العراق خطوة تاريخية نحو حماية العمال، مقال منشور بتاريخ 2024/11/5، على الموقع: https://www.ina.iq/220766--.html، تاريخ المطالعة:2024/11/24.
18- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العمل ومنظمة العمل الدولية يعقدان ورشة عمل عن سبل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي في العراق،2024/10/15، منشور على الموقع التالي: https://www.molsa.gov.iq/?article=5543، تاريخ المطالعة 2024/11/21.
19- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العمل ومنظمة العمل الدولية تناقشان خطة التوعية بقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال،2024/11/5، متاح على الموقع تاريخ المطالعة https://www.molsa.gov.iq/?article=5743، 23/11/2024.
20-Mustafa Muayad, The Key Highlights of Iraq's Latest Social Security Legislation,Artcle published on the following website: https://muayadandassociates.com/latest-social-security-legislation, Viewing date:11L16L2024.
21- Iraq invests in building a social security system that protects workers ،17 May 2023 ،https://www.ilo.org/resource/news/iraq-invests-building-social-security-system-protects-workers Viewing date:11L16L2024.